I. السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية، التي تعتمدها الدولة و التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى و ذلك بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة. ويتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة التي تندرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي.

1.1 مفهوم السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في إدارة كل من النقود والائتمان، وتنظيم السيولة العامة الاقتصاد، فمن خلال تلك الإجراءات يمكن للدولة الرقابة على النقد والائتمان من خلال إحداث تأثيرات في كمية النقود و وسائل الدفع والتأثير عليهما بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة. كما تعرف بأنها إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة.

فمن خلال السياسة النقدية يقوم البنك المركزي بتغيير كمية النقود بالزيادة أو النقصان، وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة وكذا التأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي ككل، ويستخدم البنك المركزي السياسة النقدية من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم، والبطالة، والركود الاقتصادي...، وكذا التحكم في السوق النقدي من خلال تطبيق مجموعة من الأدوات للتأثير على المعروض النقدي.

حيث يوجد نوعين من السياسة النقدية هما:

- **سياسة نقدية انكماشية** ومن خلالها يسعى البنك المركزي إلى تقليص المعروض النقدي (حالة التضخم).
- **سياسة نقدية توسعية** ومن خلالها يسعى البنك المركزي إلى الزيادة من المعروض النقدي (حالة الكساد أو انكماش الاقتصاد).

2.4 أدوات السياسة النقدية

تعبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل (وسائل كمية ووسائل كيفية)،

أولا: الأدوات الكمية

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة.

أ. **سياسة معدل إعادة الخصم:** سعر إعادة الخصم هو عبارة عن "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق. واستنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على

القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين. وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع إيجابي في اتجاه واحد. وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع. ولهذا تلجأ البنوك المركزية عندما تريد التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان. ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان.

فإذا كانت هناك بوادر تضخم، رفع البنك المركزي من معدل اعادة الخصم وبالتالي سيرتفع سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على كل من البنوك التجارية وعملائها، فيحد من حجم الائتمان ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد. أما إذا كانت هناك بوادر انكماش فيقوم البنك المركزي بتخفيض معدل اعادة الخصم وبذلك سينخفض سعر الفائدة بغرض تشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد. فعند انخفاض سعر إعادة الخصم يزداد اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي فتزداد احتياطاتها وبالتالي يزداد المعروض من النقود وينخفض سعر الفائدة، أما عندما يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم لإتباع سياسة انكماشية فتقوم البنوك التجارية بتسويق قروضها إلى البنك المركزي لتجنب سعر الفائدة المرتفع، فتقل احتياطاتها وينخفض عرض النقود وبالتالي يرتفع سعر الفائدة.

ب. **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بالعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي إلى السوق النقدي إما مشتريا أو بائعا للأوراق المالية الحكومية، وذلك بهدف التأثير على حجم الائتمان بالتوسع أو الانكماش عن طريق التأثير في عرض النقود من نقود ورقية ونقود ودائع بصفة خاصة، فإذا رغب البنك المركزي في زيادة عرض النقود فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية ويتم تحويلها للبنك المركزي الذي يقوم بدفع قيمتها عن طريق تحرير شيكات مسحوبة عليه ويقوم البائعون بإيداعها في البنوك التجارية وتقوم هذه الأخيرة بمبادلة الشيكات في غرفة المقاصة واستيلام الاحتياطات من البنك المركزي. والتأثير الإجمالي لما سبق يتمثل في زيادة عرض النقود من خلال زيادة الودائع، وكذا زيادة احتياطات النظام المصرفي، وينعكس ذلك على ارتفاع مقدرة النظام المصرفي على زيادة عرض النقود ومنح قروض جديدة. كما أن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق الحكومية لا يؤدي فقط إلى زيادة المعروض النقدي، ولكن أيضا يخلق إمكانية زيادة في احتياطات البنوك التجارية. أما عندما يرغب البنك المركزي في تقليص عرض النقود فإنه يبيع الأوراق المالية الحكومية ومرة أخرى فإن دفع قيمة الأوراق المشتراة هو الذي يعمل على تغيير عرض النقود ومقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

ج. **الاحتياطي النقدي القانوني** : نظرا لأن البنوك التجارية هي التي تتخصص في منح الائتمان، فإن قدرتها على تحقيق ذلك يتوقف على ما في حوزتها من نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة يكون بمثابة هامش ضمان لها. ويفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لديه، ويطلق على هذه النسبة اسم

الاحتياطي القانوني، حيث أن البنوك التجارية يجب عليها وبصفة إجبارية وبمقتضى القانون الاحتفاظ بها، ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه. ، فإذا قام البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي القانوني فإنه يزيد من قدرة البنوك على الإقراض ومنح الائتمان، وبالتالي الزيادة في المعروض النقدي، أما إذا قام برفع تلك النسبة فإنه يضعف من قدرة البنوك على منح الائتمان وبالتالي تقليل حجم القروض الموجهة للاقتصاد، مما يعمل على خفض المعروض النقدي.

ثانيا: الأدوات النوعية (الكيفية)

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات (النوعية) تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات الكيفية (المباشرة) إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة، وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني. ومن أهم هذه الأدوات نجد:

أ. **تنظيم القروض الاستهلاكية:** يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم المصرف المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كحجز من قيمة الشراء حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.

ب. **السقوف التمويلية:** تعمل للحد من التوسع من التمويل الاجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن أي بنك يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو أن تفترض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك أو السلطة المركزية.

ج. **تخصيص التمويل:** يستطيع البنك المركزي أن يضمن توزيعا هادفا لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه، وفي نفس الاطار يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض اللازمة، وللبنك المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض المصارف أو المؤسسات المالية ليس كونه المقرض الأخير لتوفير السيولة والائتمان اللازم لهذه المؤسسات وإنما لهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الالزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة.

د. **الاقناع الأدبي:** هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي اقناع البنوك التجارية باتباعها لسياسة معينة دون الحاجة إلى اصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة

على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في اجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها واتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل.

هـ. **النسبة الدنيا للسيولة:** حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.